

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤

باعتبارها أكبر أسواق الاستهلاك، حيث تستهلك ٤٠٪ من الإنتاج العالمي، وفي المستقبل يمكن إضافة مناطق جديدة إلى البروتوكول، وهذا من شأنه أن يزيد من حجم الصادرات المصرية إلى أمريكا بالمليارات وليس بالملايين، وفي هذا يمكن زيادة الاستثمارات الراغبة في التصدير، وقد بدأ بالفعل تدفق هذه الطلبات على مصر، وهو ما يترتب عليه مزيد من فرص العمل للشباب المصري.

إن بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة «الكويز» فرصة جيدة أمام الصناعة المصرية لتوفير ٢٥٠ ألف فرصة عمل جديدة للشباب، وزيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق الأمريكية، وهذه الصادرات لا تحتل حالياً سوى نسبة ١٪ من الصادرات المصرية إلى العالم الخارجي كله، وما من شك في أن طرح الموضوع أمس قد وضع النقط فوق الحروف، وأزال اللغظ والقييل وقال حوله، وهذه نقطة إيجابية لمجلس الشورى في التفاعل والتجاوب مع الرأي العام، والرد على أي تساؤلات في إطار من الشفافية والمكاشفة حول جميع القضايا الوطنية.

**عبد الجواد على**

## نحن.. و«الكويز»!

أثارت قضية «الكويز» كثيراً من اللغظ والجدل، ودارت حولها كثير من الأقاويل والشائعات بأن مصر من أجل مصالحها الاقتصادية قد تنازلت عن قضايا أمتها العربية، ومثل هذا تردد عندما وقعت مصر على اتفاقية السلام مع إسرائيل، ولكن الأيام أثبتت أن مصر هي المدافع، والداعم الأول، للحقوق العربية والقضية الفلسطينية، ومن هذا المنطلق أيضاً جرى طرح قضية «الكويز» أمام مجلس الشورى من خلال طلب مناقشة من النواب، كان مدخلا أمام المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة للرد على كل التساؤلات التي تلقاها السيد صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى من أعضاء المجلس على ضوء ما يدور من استفسارات إلى النواب في دوائهم الانتخابية.

والحق أقول إن مجلس الشورى برئاسة الشريف قد سدّد هدفاً جميلاً في مرمى فريق الشائعات والمشككين في اشتراك مصر في «الكويز»، فقد كان الحديث المبدئي أمس حول الموضوع كاشفاً عن أنه بروتوكول تشارك فيه سبع مناطق صناعية مؤهلة للتصدير إلى الأسواق الأمريكية